



تعميم مالي رقم (1) لسنة 2017 م

بشأن

إعداد مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2018 م

ضمن خطة السنوات 2017-2021 م

للوزارات والجهات الاتحادية المستقلة

تاريخ : 02 / جمادى الآخرة / 1438 هـ

الموافق : 01 / 03 / 2017 م



تعميم مالي رقم (1) لسنة 2017 م
بشأن
إعداد مشروع الميزانية العامة للإتحاد للسنة المالية 2018 م
ضمن خطة السنوات 2017 - 2021 م
للوزارات والجهات الاتحادية المستقلة

الموقرين

سمو ومعالي الوزراء ورؤساء مجالس إدارة الجهات الاتحادية المستقلة

تحية طيبة وبعد ،،،

تقدم وزارة المالية بمجالص الشكر والتقدير لكافة المسؤولين بالوزارات والجهات الاتحادية المستقلة بمختلف مستوياتهم الوظيفية على التعاون المثمر والبناء الذي قامت به في اعداد الميزانية العامة للإتحاد للسنة المالية 2017م ضمن خطة ميزانية السنوات 2017 - 2021 م .

وبعد الاطلاع على:

- المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2011 م في شأن قواعد إعداد الميزانية العامة والحساب الختامي .
- والمرسوم الاتحادي رقم (28) لسنة 2016 م بشأن تشكيل مجلس وزراء دولة الامارات العربية المتحدة وحكومة المستقبل، والمرسوم الاتحادي رقم (29) لسنة 2016 بشأن تعيين وزراء دولة .
- وقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (6/7/168) لسنة 2015 م بشأن تمديد خطة اعداد الميزانية العامة للإتحاد من ثلاث سنوات الى خمس سنوات .
- وعلى قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (13/2/47) لسنة 2016 بشأن إيرادات الحكومة الاتحادية المتوقعة خلال سنوات خطة الميزانية العامة للإتحاد (2017-2021) حيث نصت الفقرة رقم (2) على: "تحديد سقف ميزانية كافة الوزارات والجهات الاتحادية للسنة المالية 2016م كسقف لميزانيتها لخطة مشروع الميزانية العامة للسنوات 2017-2021".



- وقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (1/10/1) لسنة 2016 م بشأن اعتماد مشروع خطة الميزانية العامة للاتحاد للسنوات 2017-2021 .

وتنفذا لأحكام المادة رقم (13) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2011 في شأن قواعد إعداد الميزانية العامة والحساب الختامي والتي تنص على: "يصدر الوزير تعميماً مالياً يحدد فيه الخطوط اللازمة لإعداد مشروع الميزانية للسنة التالية وذلك خلال الشهر الثالث من السنة المالية الجارية".

وبالإشارة إلى ما ورد بنصوص المواد التالية من المرسوم بقانون اتحادي المشار إليه أعلاه.

- المادة رقم (3) "استثناء من الأحكام الواردة بقوانين إنشاء الجهات الاتحادية الخدمية المستقلة على هذه الجهات كافة اعتماد ميزانياتها ضمن قانون ربط الميزانية السنوي".
- المادة رقم (7) "تلتزم الجهات الاتحادية بتوريد إيراداتها المحصلة إلى حساب الخزينة الموحد، ولا يجوز تخصيص إيراد معين لتغطية مصروف معين إلا بموافقة مجلس الوزراء، وذلك باستثناء الإعانات والهبات والاعتمادات المالية المخصصة للجهات الخدمية المستقلة لغرض معين".
- المادة رقم (8) "يجب على الجهات الاتحادية إظهار كافة أشكال الدعم العيني الذي تحصل عليه من مختلف المصادر المصرح بها قانوناً وذلك وفقاً للنموذج الذي تعدّه الوزارة يوضح فيه القيمة المالية لهذا الدعم العيني والذي يقدم رفق مستندات مشروع الميزانية".
- المادة رقم (12) "تعد الجهة الاتحادية برامجها وخططها ومؤشرات أدائها الرئيسية استناداً للخطة الاستراتيجية المعتمدة من مجلس الوزراء وفي حدود سقف الميزانية المعتمدة".
- المادة رقم (15) "تقدم جميع الجهات التي تشملها الميزانية العامة والميزانيات المستقلة التقديرات المبدئية لمصروفاتها وإيراداتها إلى الوزارة وفقاً لاتفاق الأهداف الاستراتيجية وبرامجها موزعة على الأنشطة الخاصة بكل برنامج ويحدد موعد تقديمه بالتعميم الذي يصدره الوزير في هذا الشأن".
- المادة رقم (16) "إذا تأخرت أي جهة اتحادية في تقديم مشروع ميزانيتها عن الميعاد المحدد بالتعميم المشار إليه في المادة (13) من هذا المرسوم بقانون، تقوم الوزارة - بعد إخطار الجهة المتأخرة - بإعداده بناءً على برامج واعتمادات السنة الجارية لهذه الجهة . . ."
- المادة رقم (24) "تعد الوزارة مشروع القانون السنوي لربط الميزانية العامة والميزانيات المستقلة ومشروع قرار ميزانية الخطة متوسطة المدى ويتولى مجلس الوزراء مناقشة المشروع وإعداده بالصيغة التي يوافق عليها".



• المادة (26) "تخطر الوزارة كل جهة اتحادية فور صدور قانون ربط الميزانية السنوي بالاعتمادات المخصصة لها عن السنة المالية حسب أبواب ومجموعات وبنود الصرف استنادا للأهداف الاستراتيجية وبرامجها وأنشطتها".

وبالإشارة الى قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (168/7 و 6) لسنة 2015 م بشأن تمديد خطة اعداد الميزانية العامة للاتحاد من ثلاث سنوات الى خمس سنوات وتكليف كافة الوزارات والجهات الاتحادية بإعداد مشاريع ميزانيتها كخطة ميزانية للسنوات 2017-2021 مع مراعاة التحديتات السنوية على الخطط.

يسر وزارة المالية أن توجه عناية السادة المختصين بالوزارات والجهات الاتحادية المستقلة بأنه تم البدء بتحديث مشروع الميزانية للسنة المالية 2018 ضمن خطة دورة الميزانية للسنوات 2017-2021 وحتى يتسنى لوزارة المالية إنجاز مشروع الميزانية العامة للاتحاد ورفعها للجهات المختصة في الموعد المحدد بالدستور والقانون فقد قامت الوزارة بتوفير كافة البيانات التي يمكن الاسترشاد بها عند اعداد مشاريع الميزانيات لكافة الجهات الاتحادية على النحو التالي:

أولاً : مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2018 م :

وبالإشارة الى مشروع تطوير النظام الالي لإعداد الميزانية العامة والذي تم إنجازه خلال الربع الأول من عام 2017م حيث قامت وزارة المالية بتحديث وتطوير النظام الالي لإعداد الميزانية العامة للاتحاد والربط مع نظام بياناتي بالتنسيق مع الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية وذلك بهدف رفع كفاءة أداء النظام ودقة احتساب التكاليف المالية للوظائف الحتمية والمستحدثة .

وتأمل وزارة المالية من كافة الوزارات والجهات الاتحادية المستقلة القيام بالخطوات التالية:

- 1-مراجعة البيانات الأساسية للموظفين من نظام بياناتي للموارد البشرية والنظام المالي في الحكومة الاتحادية وتدقيقها واجراء التحديث والتعديلات اللازمة عليها والتنسيق مع الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية وذلك حسب رواتب شهر فبراير 2017م.
- 2- تحديث تخصيص الموظفين على الأنشطة والخدمات ضمن هيكل البرامج، وعلى الإدارات والاقسام ضمن الهيكل التنظيمي وحسب المواقع الجغرافية المختلفة.
- 3- الجهات الاتحادية المرتبطة بالنظام الالي لإعداد الميزانية ولم ترتبط بالنظام المالي للحكومة الاتحادية ونظام بياناتي فيمكنها تحديث البيانات الأساسية للموظفين على قرص مدمج وارساله لوزارة المالية لتحميلها على النظام الالي لإعداد الميزانية.



- 4- أما الجهات الاتحادية التي لم ترتبط بالأنظمة المالية والإدارية للحكومة الاتحادية (النظام الآلي لإعداد الميزانية/ النظام المالي الاتحادي / نظام بياناتي) فيرجى موافاة وزارة المالية بالبيانات المالية لميزانياتها موزعة على مجموعات الصرف الرئيسية كحد أدنى وذلك حتى تتمكن من تحميلها على النظام الآلي لإعداد الميزانية.
 - 5- على كافة الجهات الاتحادية مسؤولية مراجعة وتدقيق البيانات التي يتم تحميلها على النظام الآلي لإعداد الميزانية وفقاً للقواعد المعتمدة في هذا الشأن.
 - 6- تخصيص كافة المشروعات الرأسمالية الجديدة بعد اعتمادها من الجهات المختصة على الأنشطة.
 - 7- تحديث مشروعات الاستكمال المدرجة على الأنشطة إن وجدت.
 - 8- على كافة الجهات الاتحادية اعداد ميزانية الوظائف للسنة المالية 2018م وكذلك إدراج كافة أشكال الدعم العيني وفق النماذج الخاصة بذلك حسب آخر مقترح تم إدخاله بالنظام الآلي لإعداد الميزانية وإرسالها كمرفقات أساسية لمشروع الميزانية.
 - 9- على كافة الجهات الاتحادية إعداد خطة التدفقات النقدية لميزانيتها بشكل دقيق بحيث تعبر عن الواقع الفعلي أثناء تنفيذ الميزانية لسنة 2018م ويمكنها الاسترشاد بتقارير المنصرف الفعلي خلال السنة الجارية والسابقة.
- كما تأمل وزارة المالية من كافة الجهات الاتحادية إعادة ترتيب أولوياتها وتحليل وتقييم فرص ترشيد النفقات والاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة وذلك لتعزيز مستهدفات الاحتياطي النقدي للحكومة الاتحادية.

ثانياً : مشروعات الأنظمة الآلية الجديدة :

- 1- قامت وزارة المالية بتنفيذ مشروع تطوير النظام الآلي لاعداد الميزانية العامة للاتحاد من خلال الربط مع نظام بياناتي بالتنسيق مع الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية وتوفير قاعدة بيانات لكافة الجهات الاتحادية التي تستخدم النظام الآلي لاعداد الميزانية وتوفير التقارير المالية اللازمة لاتخاذ القرارات .
- 2- البيانات الأساسية والمالية على مستوى الإدارات في الحكومة الاتحادية :

نتيجة تطوير النظام الآلي لاعداد الميزانية تم الربط بين الهيكل التنظيمي وهيكل البرامج للجهات الاتحادية وبالتالي تم تخصيص كافة الموظفين لدى الجهات الاتحادية التي تستخدم النظام الآلي لاعداد الميزانية على مستوى الإدارات مما يوفر البيانات الأساسية والتكلفة المالية لكافة الوحدات التنظيمية ضمن الهيكل التنظيمي للجهات الاتحادية



ثالثاً : دليل الاجراءات لإعداد الميزانية العامة :

يتم العمل بالدليل المعتمد لإجراءات إعداد الميزانية بالإضافة للقواعد والاجراءات التنظيمية والتعليمات التي تصدرها وزارة المالية والمنشورة على الموقع الالكتروني للوزارة ضمن التشريعات والسياسات / الأدلة، ويمكن الاطلاع عليها باستخدام الرابط التالي:

[https://www.mof.gov.ae/ layouts/MOF/Publications/Ar/DocLib/budget%20planning.pdf](https://www.mof.gov.ae/layouts/MOF/Publications/Ar/DocLib/budget%20planning.pdf)

رابعاً : الخطوات الارشادية لتخصيص التكلفة على الانشطة والخدمات :

يمكن لكافة الجهات الاتحادية الاطلاع على القواعد والاسس الإسترشادية المنظمة لعملية تخصيص التكلفة على الانشطة والخدمات (الفرعية والتكميلية) لتحديث مشروع الميزانية للسنة المالية 2018 المنشورة على الموقع الالكتروني لوزارة المالية ضمن التشريعات والسياسات / الأدلة ، أو باستخدام الرابط التالي:

<https://www.mof.gov.ae/ layouts/MOF/Publications/Ar/DocLib/cost%20allocation.pdf>

خامساً : التصنيف الوظيفي للنفقات :

على كافة الجهات الاتحادية مراجعة وتدقيق وتحديث البيانات المالية للتصنيف الوظيفي من خلال مختلف أنواع النفقات بما يتوافق مع دليل التصنيف المعتمد المنشور على الموقع الالكتروني للوزارة ضمن التشريعات والسياسات / الأدلة أو باستخدام الرابط التالي:

<https://www.mof.gov.ae/ layouts/MOF/Publications/Ar/DocLib/expense%20classification.pdf>



سادساً : الموعد المحدد لتقديم مشروع الميزانية :

نأمل من كافة الجهات الاتحادية تقديم مشروع الميزانية لسنة 2018 الى وزارة المالية في موعد غايته
2017/04/20 م .

وسيتم نشر هذا التعميم بالإضافة الى مواد التدريب الاخرى على موقع الوزارة والنظام الالي لإعداد الميزانية باستخدام
الرابط التالي:

<https://federalepm.mof.gov.ae>

ووزارة المالية على أتم الاستعداد لتوفير التدريب اللازم لأي جهة والرد على كافة الاستفسارات التي ترد من كافة الجهات
الاتحادية من خلال مركز الاتصال الموحد:

البريد الالكتروني: info@mof.gov.ae ، ورقم الهاتف: (600533336) .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،

حمدان بن راشد آل مكتوم

نائب حاكم دبي وزير المالية

صدر بتاريخ: 02/ جمادى الآخرة/ 1438 هـ
الموافق: 2017/03/01 م